

بيان صادر عن مجلس نقابة صيادلة فلسطين

تابعت نقابة صيادلة فلسطين ما صدر عن اتحاد شركات التأمين وشركة فلسطين للتأمين من بيانات وتصريحات إعلامية، والتي تضمنت ادعاءات لا تعكس الواقع ومحاولات للتصلب من الالتزامات المالية المستحقة للصيديات، إضافة إلى طرح مواقف لا تعكس طبيعة العلاقة التعاقدية والتنظيمية المعتمدة. بداية تؤكد النقابة أن ما ورد من تصريحات حول عدم مراعاة النقابة للظروف الاقتصادية الصعبة غير دقيق، فالنقابة والصيادلة جزء لا يتجزأ من هذا الشعب، ويتأثرون بذات الظروف المعيشية والاقتصادية، وقد تحملوا على مدار الفترة الماضية أعباء كبيرة لضمان استمرار تقديم الخدمة الدوائية للمواطنين رغم التحديات. وعليه فإن النقابة توضح ما يلي:

أولاً: تؤكد النقابة أن العلاقة مع شركات التأمين محكومة باتفاقيات موقعة وفق الأصول القانونية، وهي اتفاقيات واضحة ومفصلة تنظم كافة الجوانب التعاقدية والمالية، ولا تحتمل التأويل أو الاجتهاد خارج إطارها.

ثانياً: التزمت النقابة بنهج الحوار والتفاهم، وتعاملت بمسؤولية ومهنية عالية، حيث تم منح شركات التأمين مهلاً كافية ومتكررة لتصويب أوضاعها والوفاء بالتزاماتها، قبل اللجوء إلى أي إجراءات.

ثالثاً: بتاريخ 2025/5/21 تم توجيه إشعار رسمي بضرورة الالتزام وتسوية المستحقات، ومنحت مهلة قانونية لمدة شهر، ثم عقد اجتماع موسع بتاريخ 2025/6/21 في نابلس مع ممثلين عن اتحاد شركات التأمين، وتم توقيع مذكرة تفاهم، إلا أن عدداً من الشركات لم يلتزم بما ورد فيها.

رابعاً: تم منح مهلة إضافية حتى 2026/4/7، وبناءً على تدخل هيئة سوق رأس المال الفلسطينية تم التمديد حتى 2026/4/17، إضافة إلى مرونة إضافية بقبول شيكات آجلة لمدة شهر، إلا أن غالبية الشركات لم تلتزم.

خامساً: تشير البيانات المالية إلى أن نسبة عدم الالتزام لدى شركة فلسطين للتأمين بلغت نحو 70%، مع ذمم مالية متراكمة منذ أكثر من ثلاث سنوات تُقدَّر بحوالي (600,000) شيكل، إضافة إلى مستحقات أشهر تموز وآب وأيلول 2025، إلى جانب التزامات سابقة قائمة، وتنفي النقابة بشكل قاطع ما ورد من ادعاءات حول إصدار شيكات للصيديات، حيث لم يتم استلام أي شيكات حتى تاريخه، في المقابل، أبدت بقية شركات التأمين التزاماً يقارب 80%، وقد تم التعامل معها بمرونة إيجابية بما يضمن استمرار صرف الأدوية وعدم الإضرار بالمواطنين.

سادساً: إن قرار مجلس النقابة بتنظيم آلية صرف الأدوية للمؤمنين لدى شركة فلسطين للتأمين بتاريخ 2026/4/18 جاء بعد استنفاد كافة المهل وعدم الالتزام بها، وهو إجراء قانوني ومهني لا يحمل أي طابع شخصي، تؤكد النقابة أن هذا الإجراء لا يعني منع العلاج عن المرضى، وإنما يأتي ضمن تنظيم آلية صرف الأدوية وفق الأصول المالية المعتمدة وبما يضمن استمرارية الخدمة بعدالة.

سابعاً: فيما يتعلق بالكشوفات المالية، تؤكد النقابة التزام الصيدليات الكامل بتقديم كشوفات دقيقة لكافة الجهات ذات العلاقة، في حين لم تقم شركة فلسطين للتأمين بتزويد النقابة بأي كشوفات مقابلة حتى تاريخه.

ثامناً: ترفض النقابة بشكل قاطع الادعاءات المتعلقة بالاحتكار أو الابتزاز، وتؤكد أن التسعيرة الدوائية هي من اختصاص وزارة الصحة، وأن دور النقابة يقتصر على تنظيم العلاقة المهنية والمطالبة بالحقوق المالية المستحقة.

تاسعاً: تؤكد النقابة أن شركات التأمين هي شركات خاصة ربحية، وبعضها يقوم بتوزيع أرباح على المساهمين بملايين الشواكل، في الوقت الذي تتراكم فيه حقوق الصيدليات غير المسددة، مما يثير تساؤلات جدية حول أولوية الالتزام بالحقوق المالية لمقدمي الخدمة.

عاشراً: تؤكد النقابة أن الهدف من تنظيم العلاقة مع شركات التأمين ليس الإلزام بحد ذاته، وإنما ضمان العدالة ومنع الانتقائية وتوزيع الفرص بشكل عادل بين الصيدليات، كما تشير النقابة إلى أن محاولة فصل الصيدليات عن نقابة الصيادلة والتعامل معها بشكل مباشر ومنفصل عن الجسم النقابي تمثل توجهاً غير مقبول، إذ إن الصيدليات جزء أصيل من هذا الإطار النقابي الذي يمثلها ويدافع عن حقوقها. كما أن وجود اتحاد لشركات التأمين يفترض أن يكون لتنظيم العلاقة وضمان حقوق جميع الأطراف، وليس لتجزئة التمثيل أو تجاوز النقابة في التعامل.

وفي حال الإصرار على تجاوز الجسم النقابي والتعامل المباشر مع الصيدليات، فإن ذلك يطرح تساؤلاً مشروعاً حول جدوى استمرار دور الاتحاد، حيث يصبح من المنطقي التعامل المباشر بين الصيدليات وشركات التأمين كل على حدة دون وسيط.

ختاماً، تؤكد النقابة أن هذه الحقوق هي حقوق مهنية وقانونية ثابتة، وأن الدفاع عنها واجب مهني، وهو لا يتعارض مع كون الصيادلة جزءاً من هذا الشعب، بل يعكس مسؤوليتهم في حماية استمرارية القطاع وضمان حق المريض في الحصول على الدواء.

وتجدد نقابة صيادلة فلسطين تأكيدها أن الالتزام بالاتفاقيات وتسديد المستحقات في مواعيدها هو الأساس لأي علاقة تعاقدية سليمة، وتدعو جميع شركات التأمين إلى المبادرة الفورية لتسوية التزاماتها المالية، مع احتفاظها بكافة حقوقها القانونية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات في حال استمرار عدم الالتزام.

وستبقى نقابة الصيادلة الدرع النقابي الحصين لجميع الصيادلة لتحقيق كافة حقوقهم ومطالبهم المشروعة حسب قوانين وأنظمة النقابة.